حملة بن سلمان القمعية تطال أكثر من 100 امرأة خلال السنوات الأخيرة

التغيير

شنت السلطات في المملكة خلال السنوات الأخيرة حملة اعتقالات طالت أكثر من 100 امرأة بشكل تعسفي.

وأفرجت السلطات عن نصف المعتقلات فيما تقبع بقية النساء خلف القضبان في ظروف مختلفة تندرج من السيء إلى الأسوأ.

وفي 15 مايو 2018 شنت السلطات بأوامر من محمد بن سلمان حملة اعتقالات استهدفت عددًا من أبرز الناشطات الحقوقيات في المملكة.

إلى جانب بعض الرجال المناصرين لحقوق المرأة، وتبعتها موجات اعتقال أخرى في شهري مايو ويوليو.

وكان ذلك قبل بضعة أسابيع من السماح للمرأة بقيادة السيارة في المملكة في 24 يونيو من العام ذاته.

وانتقمت السلطات من النساء لاستخدامهن وسائل التواصل الاجتماعي منصة للتذكير بوضعية المرأة والمطالبة بتحسينها، وهو ما لم يرق لولي لبن سلمان.

وتقول جوليا ليغنر، الحقوقية الدولية، إن المحتجزات يناضلن من أجل حقوق المرأة، والأصل أن يتم الاحتفاء بهن بدل محاكمتهن كمجرمات.

ونددت الحقوقية بمنظمة "الكرامة" لحقوق الإنسان بمحاولة السلطات في المملكة إقناع المجتمع الدولي أنها تخطو مسلكا سياسيا تقدميا.

بينما تزج بالمدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي ناضلن لسنوات طويلة لأجل حقوق الإنسان بالسجون.

وأضافت أن بعضهن لا زالن يواجهن محاكمات غير عادلة.

وخاطبت المعتقلات قائلة: "انتن أيتها المدافعات يجب أن يحتفى بكن لهذا العمل البطولي لا أن تحاكمن كالمجرمين".

ودعت ليغنر المجتمع الدولي إلى وجوب التصرف فورا والوقوف الى جانب المعتقلات في نظام آل سعود.

في 2019، تفحص مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، وهو جهاز حقوق الإنسان الأعلى في العالم، سجل المملكة بدقة غير مسبوقة.

وفي مارس، قدمت آيسلندا نيابةً عن 36 دولة أول بيانٍ مشترك حول المملكة، نادى بالإفراج عن عشر ناشطات حقوقيات معروفات

ويقول حساب "سعوديات معتقلات" على تويتر: "يدعي أصحاب السلطة أن اعتقال النساء تم وفق القانون، فيما لا علاقة بالقانون في الأمر".

وأكد أنهن "معتقلات بشكل تعسفي، منذ لحظة دهم منازلهن، المتمثل بعدم جلب أوراق أو أوامر قضائية فضلا عن الانتهاكات خلال التحقيق، بما يتضمن التعذيب والتحرش، وصولا إلى مدد الاعتقال المطولة".

واتهم الحساب السلطات في المملكة بالتلاعب بالإجراءات القضائية، وأكبر دليل على ذلك تحويلها لملفات المعتقلات من المحكمة المختصة بالقضايا الجنائية إلى المحكمة المختصة بقضايا الإرهاب.

وذلك بعد الضغوط الدولية عليها.

وفي موازاة ذلك، حاولت وزارة الخارجية الإسرائيلية هذا الأسبوع تخفيف الضغوط الدولية على حليفها السري محمد بن سلمان عبر كيل المديح له حيال تعامله مع المرأة في المملكة.

ودافعت الخارجية الإسرائيلية عن طريقة بن سلمان في طريقته للتصرف تجاه وضع المرأة في البلاد، بطريقة تناقض الواقع.

إذ تجاهلت الخارجية ما تتعرض له المرأة في المملكة من انتهاكات حاطة بكرامتها خصوصا ناشطات الرأي المعتقلات بالسجون.

وكتب حساب "إسرائيل بالعربية" التابع للخارجية الإسرائيلية قائلا: "مجال آخر تتألق فيه المرأة! ببصمة متميزة، وأسلوب متقن، تمكنت من فتح جميع الأبواب، ودخول كافة المجالات".

سيما بعد إطلاق الرؤية 2030، التي أسهمت -وفق مزاعم التغريدة- "في تمكين المرأة من العمل في اختصاصات مختلفة، منها أخيرا المجال السياسي والدبلوماسي".

وربط نشطاء بين هذا التغريدة ومحاولة إسرائيل تلميع صورة بن سلمان، ضمن مسلسل "الغزل المتبادل" بين الجانبين كثمرة من ثمرات التعاون السري القائم منذ سنوات.

وأشار النشطاء إلى سلسلة الاعتقالات التي شنتها الحكومة خلال السنوات الأخيرة، وطالت نساء بينهن مدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات.

وتحدثت المعتقلات في رسائل مسربة عن تعرضهن للعنف والتعذيب في المعتقل.

وأكدت المعتقلات أن المحققين قاموا بصعقهن بالكهرباء وجلدهن والتحرش بهن وملامستهن وهن قيد الاعتقال.